

خالد سليمان*

العوامل المعيقة لتحركات الشارع - حالة الأردن

في

"تعزيز المساعي الديمقراطية في البلاد العربية"

مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية

٢٧ أغسطس / آب ٢٠٠٥

* باحث عربي في قضايا الاجتماع والسياسة، sulimankhy@yahoo.com

مسودة أولية، يستفاد منها في البحث العلمي ولا يجوز التصرف فيها بأية طريقة.

تقديم

ليس ثمة شك في أن هناك حاجة جدية ملحة في سائر أرجاء الوطن العربي لتحريك القوى المعنية بالإصلاح، بأوسع معانيه وأشملها، من أجل تفعيل التوجهات الديمقراطية، وبخاصة القوى المتضررة أكثر من غيرها من الأوضاع المأزومة الراهنة: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، والتي يمكن القول إنها تتمثل في مواطن الشارع العربي، الذي ين تحت ضغط أوضاع لا يمكن القبول بها أو تديرها تحت أي ذريعة من الذرائع؛ حيث يعاني من التسلط والتهميش والاستغلال ومصادرة الحرية والمساس بالكرامة... الخ سلسلة لا تكاد تنتهي من أوجه الظلم والمعاناة.

وتثبت وقائع التاريخ أن أية حركة ديمقراطية حقيقية - ونتحدث هنا عن الحركات السلمية بالطبع - لم تكن لتنجح في فرض حضورها على مجتمع من المجتمعات إلا عبر عملية صعبة ودؤوبة من النضال والتضحيات، التي تتطلب لنجاحها وجود استعداد لدى الشارع للتحرك وفرض إرادته، وتوافر الحد الأدنى من الرغبة لدى سائر القوى المعنية بتلك الحركة للتعاون والقبول بقواعد اللعبة الديمقراطية وعدم رفضها من حيث المبدأ. وتتمثل تلك القوى بالإضافة إلى قوى الشارع، في: السلطة الحاكمة بأذرعها التنفيذية والتشريعية والقضائية، والنخبة سواء الموالية للسلطة أو المعارضة لها، وما تُعرف بمؤسسات المجتمع المدني.

في هذه الورقة، محاولة للتوقف النقدي عند كل من تلك القوى، ومناقشة الدور الذي لعبته فيما يتصل بمسيرة الانفتاح السياسي في الأردن، بما يتضمن إبراز العوائق التي حدثت وما تزال من قدرة كل منها على أداء دوره المنشود لدعم تلك المسيرة، وصولاً إلى فهم أعمق لطبيعة الدور الحالي والمستقبلي الذي يمكن لكل من تلك القوى أن يلعبه على صعيد المضي قدماً بتلك المسيرة، بدلاً من الاشتغال السلبي على تثبيطها.

الانفتاح السياسي في الأردن والخط البياني المنحدر:

شهد الأردن منذ أواخر ثمانينيات القرن المنصرم عملية انفتاح سياسي، كانت قد انطلقت بزخم ديمقراطي مشجع، جعل الكثيرين يأملون، بل يتنبأون بأن تلك العملية ستكون مقدمة فعلية للسير بالبلاد على طريق الديمقراطية الحقيقية الكاملة. إذ ترافق مع انطلاق تلك العملية إجراء انتخابات برلمانية عدّت مثالا في النزاهة، سُمح فيها لسائر الأطياف السياسية - حتى المعارضة منها - بالمشاركة. كما شهدت إطلاق سراح السجناء على خلفيات سياسية وإعادتهم إلى وظائفهم التي كانوا قد فصلوا منها، فضلا عن إلغاء العمل بالأحكام العرفية سيئة الصيت، وشروع الحكومة في إعداد قوانين للأحزاب والمطبوعات والنشر والانتخابات، وأمر الملك بتشكيل لجنة

خاصة تحتضن سائر ألوان الطيف السياسي للمشاركة في إصدار ما عرف بالميثاق الوطني الملكي لتنظيم الحياة السياسية في البلاد، وإعادة ترتيب قواعد العلاقة بين الحاكم والمحكوم... الخ.

إلا أن ذلك الزخم القوي والمشجع الذي انطلقت به عملية الانفتاح السياسي سرعان ما دب الوهن في أوصاله، فتنابعت الضربات التي تلقته تلك العملية ضربة بعد أخرى، فتم إقرار قانون الصوت الواحد المتعلق بالانتخابات النيابية، الذي تؤكد معظم التحليلات غير الممائلة للسلطة تعارضه الصارخ مع التوجهات الديمقراطية وتدعيمه الولاءات الأولية الضيقة⁽¹⁾، ولم تكن سلسلة قوانين المطبوعات التي أقرت بقادرة على تلبية الحد المطلوب من المطامح الديمقراطية، وتم انتهاك حقوق الكثيرين بذريعة حماية الأمن ومقاومة الإرهاب لاحقاً، وجمدت وثيقة الميثاق الوطني على الرغم من تمتعها بمباركة سائر الأطياف السياسية واشتمالها على مداخل وترتيبات كفيلة بدعم التوجهات الديمقراطية بصورة جدية... الخ⁽²⁾.

الانتكاسات التي منيت بها تجربة الانفتاح السياسي على يد السلطة، أعطت مبرراً لا يخلو من الوجهة لبعض المحللين للقول بأن تلك التجربة لم تكن أكثر من مجرد تكتيكات سياسية محسوبة، انتهجتها السلطة للتخلص من بعض المآزق والاحتقانات الاقتصادية والسياسية، وأن بالإمكان إدراج تلك التجربة ضمن ما يعرف بمفهوم "الديمقراطية الدفاعية"، وهو مفهوم يشير إلى الإجراءات ذات الطابع الانفتاحي المقيد التي دأب بعض الدول الريعية على اعتمادها في معرض السعي إلى مجابهة ضغوط اقتصادية وسياسية واجتماعية داخلية وخارجية⁽³⁾.

المقلق أن استمرار مسلسل الانتكاسات في مسيرة الانفتاح السياسي في الأردن يصب في تيار دعم مثل ذلك التحليل السالف الذكر، نون أن ينجح الخطاب الرسمي كثيراً في إقناع المراقبين بخلاف ذلك. فعلى الرغم من التأكيدات المستمرة من جانب السلطة اعتماد الديمقراطية خياراً

(1) أنظر على سبيل المثال: طاهر المصري، واقع وآفاق تطور العملية الديمقراطية في الأردن، المستقبل العربي، السنة الثانية والعشرون، العدد ٢٥٠، ١٩٩٩، ص ١٠.

(2) للوقوف على استعراض شامل وموضوعي لأبرز الضربات التي تلقته تجربة الانفتاح السياسي في الأردن، يمكن الرجوع إلى كتاب الدكتور علي محافظة، "الديمقراطية المقيدة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١. وتجدر الإشارة إلى أن الكتاب المذكور لم يسمح بتداوله في الأردن إلا في خريف عام ٢٠٠٥، وبعد تدخل شخصي من أحد كبار رجال الدولة، وفقاً لرواية الدكتور محافظة للباحث أثناء حديث شخصي معه.

(3) للاطلاع على مناقشة مستفيضة لنظرية الديمقراطية الدفاعية وأوجه انطباقها على تجربة الانفتاح السياسي في الأردن، أنظر:

Robinson. Glenn, " Defensive Democratization in Jordan ," International Journal of Middle East Studies, Vol.30, No.3, (August 1998), PP. 387- 410

استراتيجياً لا بديلاً أو رجعة عنه، إلا أن الممارسات الفعلية ما تزال قاصرة تماماً عن التمكن من تصديق مضامين ذلك الخطاب حتى الآن.

خلاصة القول، لقد عجزت عملية الانفتاح السياسي في الأردن حتى الآن عن إحراز نجاحات جدية باتجاه إنجاز ديمقراطية حقيقية للبلاد، بل إن بالإمكان القول إنها تعثرت وتراجعت، على الأقل مقارنة بما شهدته في بدايات انبعاثها من توثب واعد وخطوات بناءة مشجعة. التعثر ولترجع في تلك العملية يشيران بشكل مباشر وصريح إلى أن هناك قصوراً وتقصيراً في المساعي التي بذلت في سبيل تعزيزها ودعم توجهاتها. وبطبيعة الحال، فإن من الممكن تحميل مسؤولية هذا القصور وذلك التقصير إلى القوى المختلفة ذات العلاقة، بدءاً بمؤسسة الحكم وأذرعها، مروراً بالنخب ومؤسسات المجتمع المدني، وصولاً إلى مواطن الشارع الأردني.

مواطن الشارع الأردني

مواطن الشارع الأردني سيكون نقطة انطلاقنا للحديث عن القوى المعنية بتعزيز المساعي الديمقراطية في البلاد، أو للدقة، الدور الفعلي الذي لعبته تلك القوى فيما يتعلق بتنشيط المساعي الديمقراطية، وذلك بالانطلاق من أن ذلك المواطن هو الغائب المغيب الأكبر دائماً، على الرغم من ادعاء الجميع التعبير عنه والانطلاق من الرغبة في خدمته والأخذ بيده! المواطنون الأردنيون في هذه القراءة، وهم الكتلة البشرية التي تتمتع بحمل الجنسية الأردنية، لا يعبرون بطبيعة الحال - وإن كان بالإمكان إدراجهم ضمن مظلة الشعب الواحد بشكل أو بآخر - عن كتلة متجانسة العناصر والمكونات، فهم يشتملون على مزيج من أغلبية مسلمة وأقلية مسيحية، وأكثرية عربية وأقليات شركسية وشيشانية هذا بالإضافة إلى وشامية(1) وكردية وأرمنية. غير أن الأهم من ذلك كله، هو اشتغالهم على شريحة واسعة ممن يتحدرون من أصول فلسطينية(4)، في مقابل شريحة واسعة أخرى جرى العرف على اعتبارها أردنية الأصل. هذه التركيبة للمواطنين الأردنيين، التي لا تخلو بحكم تعدد مركباتها من حمل إمكانات تسبب الخلاف، وقفت خلف بروز مفارقات عديدة تتصل بالدور الذي كان من الممكن لأولئك المواطنين أن يلعبوه على صعيد دعم المساعي الديمقراطية، والدور الذي تم لعبه بالفعل.

1واقصد بهم مجموعة المواطنين الاردنيين ذوي الاصول السورية

(4) لتكوين تصور حول تطور أعداد المواطنين من أصل فلسطيني في الأردن، وتباين تقديرات أعدادهم، والغايات التي تقف خلف تلك التباينات في التقديرات؛ أنظر: عصام سخيني، " الفلسطينيون في الضفة الشرقية"، شؤون فلسطينية، العدد ٦٩/٦٨، ١٩٧٧، ص ١٨٧ - ٢٠٨. وانظر أيضاً:

Valeric Yorke, "Jordan is not Palestine: The Demographic Factor, Middle East International, No.316, 9 January, 1988, P.P 16-17.

المواطنون الأردنيون من أصل فلسطيني، وهم الذين حصلوا هم أو آباؤهم على الجنسية الأردنية إبان فترة وحدة الضفتين، التي امتدت من سنة ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٨٨، تاريخ فك الارتباط بين شقي دولة الوحدة، هم الأكثر مصلحة من مواطنيهم "الشرق أردنيين" في قيام نظام ديموقراطي حقيقي في البلاد؛ إذ إن من شأن مثل ذلك النظام أن يمنحهم المساواة الكاملة في الحقوق مع بقية مواطنيهم، وبخاصة فيما يتعلق بتقلد المواقع المهمة في مؤسسات الدولة بما يتناسب وكفاءاتهم وثقلهم السكاني، وهو الأمر الذي يفتقرون إليه في واقع الحال، على الرغم من كل الذرائع والدعاوى التي تساق لتفسيره، وربما تبريره⁽⁵⁾.

إلا أن وعي الأردنيين من أصل فلسطيني بتلك المصلحة المميزة في وجود نظام ديموقراطي حقيقي ينصفهم ما يزال وعياً مشوشاً يفتقر إلى النضج والتبلور، بدليل عدم إفصاحه عن نفسه بصورة واضحة حتى الآن، وعدم بذل أصحابه ما يقتضيه من خطوات عملية جادة ومنظمة يفترض اتخاذها. فالأردنيون من أصل فلسطيني، وكما يؤكد الواقع الملموس، هم الأكثر زهداً بالعمل السياسي وانصرافاً عن المشاركة السياسية بشتى صورها ومستوياتها، مقايضة بإخوانهم "الشرق أردنيين". وعلى الرغم من اقتناعنا بأن إشكالية نقص الوعي السياسي أو ضعفه قد تكون عاملاً أساسياً في تفسير ذلك، إلا أن هناك عوامل أخرى دون شك يمكن استحضارها في معرض التفسير، ربما كان من أبرزها الإقصاء القصري لمعظم الأردنيين من أصل فلسطيني من مجال النفوذ السياسي عقب الصدام الدامي الذي شهده الأردن بين السلطة وفصائل المقاومة الفلسطينية في ما عرفت بأحداث أيلول الأسود عام ١٩٧٠، التي انتهت بإجلاء تلك الفصائل عن الساحة الأردنية، وما تبع تلك الأحداث المؤسفة من وضع أعضاء تلك الفئة من المواطنين تحت مجهر الرقابة الأمنية المستمرة والتمييز السلبي، وهو ما أفضى فيما يبدو إلى تشكيل

(5) تكشف معدلات إسهام الأردنيين من أصل فلسطيني في المجالس الوزارية والبرلمانية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بوضوح عن حضورهم المتواضع في ميدان المشاركة السياسية في البلاد. فعلى سبيل المثال، لم تزد نسبة أعضاء المجالس الوزارية خلال عقد السبعينيات ممن ينتمون إلى أصول فلسطينية عن (٣٧,٠%). وواصلت هذه النسبة مسلسل انخفاضها في عقد الثمانينيات، فلم تتجاوز قيمتها (٣١,٦%). وشهد عقد التسعينيات انحداراً واضحاً لتلك النسبة، إذ لم تتعد قيمتها في بعض التشكيلات الحكومية أكثر من (١٥,٠%). ويمكن القول - تبعاً للبيانات المتوافرة - إن الأمر ذاته ينسحب على حضور المواطنين من أصل فلسطيني في مجلسي الأعيان والنواب، وفي وظائف الفئة الأولى الحكومية بوجه عام. فيما يعبر عما يمكن تسميتها بسياسة "أردنة" المؤسسات الحكومية التي بدأت السلطة في انتهاجها بعد الصدام الدامي الذي شهدته البلاد عام ١٩٧٠ بين الجيش الأردني وفصائل المقاومة الفلسطينية، حتى أتى على بعض تلك المؤسسات ذات الحساسية الخاصة حين من الدهر كادت تخلو فيه من العناصر ذات الأصل الفلسطيني، وربما تشكل جامعة "موتة" بجناحها العسكري أنموذجاً واضحاً لتلك المؤسسات.

وضمن ذات السياق، لا بد من الإشارة إلى مسألة اختلال عدالة توزيع المقاعد النيابية للدوائر الانتخابية بالاحتكام إلى الثقل السكاني لكل منها، وبخاصة في الدوائر التي يقطنها أغلبية سكانية ترند إلى أصول فلسطينية. فعلى سبيل المثال، لم تحظ الدائرة الثانية التابعة للعاصمة - التي يقدر عدد سكانها بحوالي (٥٠٠) ألف نسمة معظمهم من أصل فلسطيني - إلا بثلاثة مقاعد فقط، في الوقت الذي يؤهلها وزنها السكاني للحصول على تسعة مقاعد، في المقابل، تحظى مدينة "الكرك" في جنوب المملكة - التي يقطنها أغلبية من المواطنين "الشرق أردنيين" - بتسعة مقاعد نيابية، في حين لا يسعها ثقلها السكاني إلا لنيل ثلاثة أو أربعة مقاعد فقط.

انطباع لدى الأغلبية منهم بأن السياسة ليست هي المجال الأمثل الذي يمكن أن يلقوا الترحيب أو النجاح فيه.

"الأردنيون الأصلاء" كما يحلو للبعض منهم تسمية نفسه، على اعتبار أنهم أبناء البلد الأقحاح، انخرط معظمهم منذ وقت مبكر من قيام الدولة في مؤسساتها، وبتوا يدورون في فلك السلطة والحدود التي عينتها لهوامش الحرية السياسية الممكنة، والتي استطاعت بدورها احتواء أغلبية الأصوات المعارضة بينهم عبر تغليب سياسة الترغيب - دون استبعاد سياسة الترهيب طبعاً - وخصهم بامتيازات عديدة ومناصب رسمية رفيعة، جعلتهم أكثر المدافعين عنها وعن سياساتها حماساً وتفانياً؛ بالصفح عن مدى انسجام تلك السياسات مع الديمقراطية ومبادئها⁽⁶⁾.

غير أن ذلك لا ينفي حقيقة استمرار وجود معارضة بهذا القدر أو ذاك من القوة لنظام الحكم، حتى بين "الأردنيين الأصلاء" أنفسهم، وإن نزع تلك المعارضة بعد إعداد الميثاق الوطني عام ١٩٩٢، الذي سبقت الإشارة إليه، إلى توجيه معارضتها صوب الحكومات المتعاقبة وليس صوب الحكم؛ إذ نجح ذلك الميثاق - وربما كان هذا هو البند الوحيد الذي تم تفعيله من الميثاق بالفعل - في انتزاع اعتراف سائر أطراف المعارضة بشرعية الحكم في الأردن، وارتضائهم العمل السياسي تحت مظلة هذا الاعتراف.

ويجدر التنويه هنا إلى أن معارضة بعض سياسات الحكم وتوجهاته قد ظلت قابلة للظهور بين فترة وأخرى، حتى في أكثر الأوساط موالاة للحكم. فعلى سبيل المثال، لم يتردد أكثر من أربعين نائباً برلمانياً من الذين يحسب معظمهم على النظام برفع مذكرة تطالب باستقالة حكومة الدكتور "عدنان بدران" بعد أيام قليلة من صدور الإرادة الملكية بتشكيلها في ربيع عام ٢٠٠٥. المؤسف أن مثل تلك المعارضة لا تأتي غالباً على خلفية المطالبة بإصلاحات ديموقراطية حقيقية، بل تجيء في معظم الحالات انطلاقاً من الرغبة في الدفاع عن مصالح فئوية ضيقة لا تبعاً كثيراً أو قليلاً بالإصلاح السياسي، كما جرى في حالة حكومة الدكتور "بدران"؛ إذ تم رفع المذكرة المشار إليها احتجاجاً على إغفال الحكومة تعيين وزراء يمثلون منطقة الجنوب في الأردن، وإن حاول البعض لاحقاً - دون نجاح يذكر - استثمار المناخ الذي أوجدته معارضة الحكومة للمطالبة ببعض الإصلاحات الديمقراطية الجديدة، غير أن ملف الموضوع برمته سرعان ما تم إقفاله، عقب إجراء تعديل سريع على الحكومة، يتضمن أخذ أبناء الجنوب بعين الاعتبار !

(6) يشار إلى أن نظام الحكم في الأردن قد استطاع استقطاب الكثيرين من معارضيه عبر منحهم مواقع رسمية متنفذة، حتى من الذين تورط بعضهم بالاشتراك في حركات انقلابية ضده، من مثل: علي الحباري؛ معن أبو نوار؛ منذر رشيد... الخ.

أبناء الأقليات في الأردن يتمتعون بحظوة خاصة في الدولة الأردنية، فهم يستأثرون بالكثير من المواقع، وخاصة السياسية، المعتمدة، بما يتجاوز كثيراً ما يمكن أن يحصلوا عليه تبعاً لوزنهم السكاني⁽⁷⁾. الامتيازات التي تحظى بها الأقليات في الأردن يصعب فهمها في ضوء قاعدة التمييز الإيجابي التي قد تكون قاعدة محمودة ديموقراطياً لدعم الأقليات الضعيفة والمهمشة، ولكن ربما كان بالإمكان فهمها، بصورة أفضل، من منظور تحالف نظام الحكم مع الأقليات، وسعيه إلى كسب ولائها المطلق، بما يضمن له وجود المزيد من العناصر الموالية التي يمكن الركون إليها، في معرض العمل على تثبيت قواعد الحكم والتحكم بتوازنات القوى السياسية في البلاد.

وعلى الرغم من بروز أسماء مهمة من بين الأقليات لعبت وما تزال تلعب دوراً مهماً في تحريك الحياة السياسية، حتى على مستوى المعارضة والمطالبة بتفعيل الحياة الديموقراطية، إلا أن الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها أبناء الأقليات، فضلاً عن افتقار أغليتهم إلى الوعي الكافي لذلك، يجعل من العسير توقع الكثير منهم على صعيد الإسهام الجدي في دعم المساعي الديموقراطية؛ إذ قد يقتضي ذلك المخاطرة بالاختلاف، وربما الخلاف، مع ما طرحه السلطة، مع ما قد يفرضي إليه ذلك من التضحية بالامتيازات الخاصة التي يحظون بها.

أما النساء في الأردن، فهن يشكلن قرابة نصف عدد المواطنين، غير أنهن ما يزلن يعاملن معاملة تزرى بحقوق مواطنتهن في واقع الأمر، وعلى مختلف الأصعدة والمستويات. وبينما يمكن الحديث عن كم هائل من المؤتمرات وورش العمل وحلقات النقاش والندوات التي تدعي السعي إلى النهوض بحال المرأة ومنحها حقوقها المشروعة، فإن الأثر الفعلي لكل تلك الفعاليات ما يزال مفزاً في التواضع. وربما كان هذا يرجع بصورة أساسية إلى انزلاق معظم الجهات المعنية بقضية المرأة إلى طرح قضيتها بوصفها قضية "أقلية" مهمشة، وليس طرحها بوصفها قضية مواطنة ينبغي أن تتمتع بسائر الحقوق، أسوة بجميع مواطنيها، بغض النظر عن عامل الجنس أو أي عامل آخر، ضمن رؤية متكاملة تعتمد قواعد الديموقراطية والمواطنة السليمة منطلقاً لها.

إضافة إلى ذلك، فقد وقع معظم المؤسسات المعنية بقضية المرأة في الأردن ضحية ما وقع فيه أغلبية مؤسسات المجتمع المدني في البلاد من مشكلات سيأتي ذكرها لاحقاً، ومن ثم، فإن جهود المرأة ما تزال قاصرة حتى اللحظة عن تحصيل العديد من حقوقها الأساسية المستتابة، فكيف بالحديث عن إسهام جدي لها لتحصيل حقوقها في التقيؤ تحت ظلال حياة ديموقراطية حقيقية!

(7) في مثال معبر ومهم يبرز المكانة المتميزة التي تحظى بها الأقليات في الأردن، يمكن الإشارة إلى أن آخر ثلاثة أشخاص تعاقبوا على رئاسة دائرة المخابرات العامة هم من أصول شامية.

على أية حال، وإذا ما استبعدنا مواطن التباين والاختلاف بين المواطنين الأردنيين، ونظرنا إليهم بوصفهم كياناً واحداً، فإن بالإمكان القول إن الأغلبية من المواطنين يعانون ظروفًا وأوضاع اقتصادية صعبة، ما تتي تتفاقم صعوبتها شهراً إثر آخر. الأمر الذي يسلب تلك الأغلبية المنهمكة في الركض خلف قوت يومها القدرة والوقت والرغبة في الاشتغال من أجل تعزيز المساعي الديمقراطية، هذه الأخيرة التي تبدو هنا ترفاً مخملياً لا مجال للتفكير فيه، فالجائع الذي يؤرقه توفير رغيف الخبز لن يفكر في الديمقراطية، وهذا ما يدعمه المنطق وتؤكدته نتائج استطلاعات الرأي بوجه عام⁽⁸⁾.

من جانب آخر، تؤكد استطلاعات الرأي ذاتها، أن المواطن الأردني ما يزال يعاني ما يمكن أن نسميه "زُهاب السلطة"، على الرغم من انقضاء أكثر من خمسة عشر عاماً على انطلاق مسيرة الانفتاح السياسي؛ إذ تعرب الأغلبية الساحقة في تلك الاستطلاعات عن خوفها من انتقاد الحكومة، أو المشاركة في فعاليات معارضة لها، حتى وإن كانت فعاليات ذات طابع سلمي، وذلك خشية التعرض إلى نقمة السلطة، التي أثبتت بدورها عبر حالات عديدة عدم التردد في استخدام العنف في التعامل مع معارضي سياساتها⁽⁹⁾.

في ضوء ما تقدم، قد يبدو من الصعب وفق المعطيات الراهنة الحديث عن وجود شارع أردني مؤهل وقادر على التحرك الجدي من أجل تعزيز المساعي الديمقراطية في البلاد. فالأردنيون من أصل فلسطيني، سيترددون كثيراً في الإقدام على مثل ذلك التحرك، الذي لن ينظر إليه - على الأرجح - من جانب السلطة وبقية المواطنين إلا بوصفه تمرداً على موازين القوى القائمة وسعيًا إلى خلخلة ما يعرف بالوحدة الوطنية والحصول على المزيد من الامتيازات غير المشروعة على الرغم من ولائهم المشكوك فيه⁽¹⁰⁾!

(8) في ظل الأوضاع المعيشية لصعبة التي تتزايد صعوبة عاماً بعد آخر ظلت القضايا الاقتصادية المتعلقة بمكافحة الفقر ومحاربة البطالة تستأثر بأولويات اهتمام أغلبية المواطنين الأردنيين، مقارنة بمدى اهتمامهم بتفعيل التوجهات الديمقراطية في البلاد. للاطلاع على تفاصيل ذلك يمكن الرجوع إلى نتائج استطلاعات الرأي التي دأب مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية على إجرائها حول الديمقراطية ومسائل أخرى بشكل دوري منذ بدايات عقد التسعينيات من القرن الماضي.

(9) على سبيل المثال، في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٢ شهدت مدينة "معان" في جنوب الأردن، التي تنشط فيها التيارات السلفية والقومية أحداثاً دامية في أعقاب اقتحامها من جانب الجيش الأردني، سعيًا إلى اعتقال بعض العناصر بدعوى "ترويع المواطنين" و"تحدي هيبة الدولة" وفق تصريحات السلطة الأردنية. وقد اعتبرت عملية الاقتحام تلك حسب العديد من المحللين رسالة واضحة وحازمة من جانب السلطة للتحذير القبلي من أية اضطرابات داخلية قد تنشب في حال اندلاع حرب أمريكية ضد العراق. أنظر: معان أزمة مفتوحة، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣.

(10) للاطلاع على مناقشة مستفيضة للمخاوف والهواجس التي يحملها الأردنيون من أصل فلسطيني، التي من شأنها منعهم من الإقدام على تحركات سياسية قد تفهم وتفسر بصورة سلبية من جانب السلطة وبقية الأردنيين أنظر: العلاقات الأردنية الفلسطينية إلى أين؟ أربعة سيناريوهات للمستقبل، مصطفى الحمارنة، خليل الشقاقي، روز ماري هوليس، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٧.

أما الأردنيون الأصلاء" فإنهم لن يتورطوا - على الأغلب - بإغضاب السلطة الحاكمة والانخراط في حركات جديّة تدعم الديموقراطية الحقيقية في البلاد، وذلك بحكم علاقتهم الحميمة بالسلطة وتحالفهم العضوي الوثيق معها على قاعدة تبادل المصالح. اللهم إلا إذا سارت العلاقة بين الجانبين نحو المزيد من التآكل على خلفية تخلي السلطة عن دورها الريعي، وازدياد الأوضاع المعيشية صعوبة، وبروز قيادات شعبية تعمل على تنمية وعي المواطنين وتعبئة جهودهم باتجاه العمل السياسي المنظم.

مؤسسة الحكم

ليس من الخافي على أحد أن القصر في الأردن هو الذي يتحكم فعلياً بخيوط اللعبة السياسية، بسائر تفاصيلها الرئيسة وخطوطها العريضة، بحيث يمكن اعتباره المسؤول الفعلي عن السياسات والخطوات التي تتبعها السلطة التنفيذية في البلاد. وتشكل بنود الدستور في النظام السياسي الأردني بصيغتها الراهنة عاملاً مهماً من عوامل ترسيخ احتفاظ الحكم بجملة واسعة من السلطات، وفي سبيل ذلك، فإنها تجعل من ذلك النظام مزيجاً يستمد بعض عناصره من الأنظمة الرئاسية، فيما يستمد بعضها الآخر من الأنظمة البرلمانية. فبينما يركز الدستور السلطة التنفيذية عملياً في يد رأس الدولة؛ كما هو الأمر في الأنظمة الرئاسية، فإنه في الوقت نفسه يضرب الصفح عما تقتضيه تلك الأنظمة من وجوب الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ليمنح رأس الدولة جملة من الصلاحيات المخولة لرئيس الوزراء في الأنظمة البرلمانية، التي تضمن بدورها سيطرته على السلطة التشريعية أيضاً.

وفي ظل تأكيده السلطات شبه المطلقة للحكم في الأردن، فإن من الطبيعي أن لا يتناول الدستور مسألة تداول السلطة وفق رؤية ديموقراطية، مع أنها من المقومات الرئيسة لأي نظام ديموقراطي. فبينما ينص في المادة (٢٤) على أن الأمة مصدر السلطات، وأنها صاحبة الحق في تفويض السلطة إلى الهيئة التي تختارها بإرادتها الحرة، ومراقبتها، ومحاسبتها على أداؤها، إلا أن المادة (٢٦) منه سرعان ما تنيط تلك السلطة عملياً بالملك، هذا الذي يتولاها بواسطة وزرائه، عن طريق حقه في تعيين رئيس الوزراء، وإقالته، وقبول استقالته، وتعيين الوزراء وإقالتهم، وقبول استقالاتهم، وذلك حسب المادة (٣٥) من الدستور.

والملك أيضاً وفق الدستور هو رمز الوطن ووحدته، وهو صاحب الحق في إعلان الحرب وإبرام المعاهدات، وهو منزّه تماماً عن الخضوع لأي مسؤولية أو تبعه؛ ما يجعل بالإمكان القول إن في معظم ذلك، وبخاصة التمتع بسلطات واسعة شبه مطلقة، ما يتعارض مع ما نشهده في الملكيات الدستورية الديموقراطية، كالإنجليزية، والهولندية، والسويدية، التي جرى العرف فيها على أن يملك الملك لا أن يحكم، باعتباره رمزاً معنوياً للوحدة الوطنية والاستقرار السياسي

للبلاد. كما أن من الصعوبة بمكان القول بتناغم مسألة الصلاحيات شبه المطلقة التي يتمتع بها الحكم، مع البدايات الإدارية والديموقراطية، التي تذهب إلى القول بضرورة إقران السلطة بالمسؤولية.

وواقع إن للسلطة شبه المطلقة التي تحظى بها مؤسسة المُلْك في الأردن علاقة وثيقة بملاسات وظروف نشأة وتطور الدولة الأردنية نفسها، وبالدور المحوري الخطير الذي لعبته تلك المؤسسة على صعيد تثبيت أركان الدولة وتعميقها، وتحويل الأردن إلى دولة ذات ثقل سياسي ومعنوي لا يمكن تجاهله، يتجاوز كثيراً حدود إمكاناتها الاقتصادية وحيزها الجغرافي. وكأن الأردنيين بغضهم الطرف عن الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الحكم يقرون ضمناً بشرعية تلك السلطات، نظير الجهود التي بذلها وما يزال من أجل تحقيق رؤيته لتنمية البلاد فقيرة الموارد، وإن كنا لا نستطيع بطبيعة الحال، وعلى المستوى التحليلي، استبعاد عامل استخدام القوة أو التلويح باستخدامها من جانب السلطة لفرض مثل ذلك الإقرار على الجميع.

السلطات شبه المطلقة التي يتمتع بها الحكم في الأردن كانت قميئة بأن تخلق ثقافة ليس لها إلا أن تتعارض في التحليل الأخير مع الثقافة الديموقراطية، وتقف في وجه تحرك الشارع الاردني من أجل الإصلاح والديمقراطية فقد أفضت إلى إضعاف روح المبادرة والإبداع والنقد والمعارضة عند المواطنين، إلا تحت مظلة المخاطرة باستعداد السلطة ومعاناة ملاحقتها. وكمظهر بارز لشيوع ثقافة التبعية تلك، يستطيع المتتبع للحياة الأردنية أن يكتشف بسهولة أن الأغلبية الساحقة من المبادرات والمشاريع السياسية الكبيرة جاءت باقتراح من القمة، ولم يكن للمواطنين عقب طرح تلك المشاريع، أو للنبذة السياسية التي لا يخرج دورها في كثير من الأحيان عن بلورة تلك المشاريع وتحديد تفاصيلها الفرعية، إلا التصفيق والتأييد والامتنان. وتجربة الانفتاح السياسي نفسها، التي يشهدها الأردن منذ عام ١٩٨٩ كانت واحدة من المشاريع التي بادر الحكم إلى طرحها.

من التبسيط المخل - حتى لا نقول السذاجة - الافتراض بأن مؤسسة الحكم في أي بلد في العالم، يمكن أن تتنازل عن قدر مهم من سلطاتها بصورة جوهرية دون وجود اقتناع جدي لدى تلك المؤسسة بأهمية ذلك وضرورته، ووجود الظروف الموضوعية الداعمة لمثل ذلك التنازل، بالتزامن مع ضغوطات جديدة داخلية وخارجية تصب في الاتجاه ذاته.

فهذا منطق السياسة في الدنيا على امتداد التاريخ، على الرغم من وجود حالات فريدة نادرة تشكل الاستثناء لا القاعدة، ولا يمكن الاعتداد بها. ومؤسسة الحكم في الأردن لا تخرج عن ذلك المنطق، وحتى وإن تك مقتنعة بأهمية السير بالبلاد على طريق الإصلاح الديمقراطي الجدي وتحويلها إلى ملكية نيابية حقيقية، وهذا الافتراض قابل للنقاش، فإن الظروف الموضوعية الراهنة في الأردن لا تدعم ذلك. فالسنوات الطويلة التي عاشتها البلاد تحت وطأة الأحكام العرفية، بما اقترن بذلك من تشويه مفاهيم المشاركة السياسية وتغييبها، وخلق نخبة تابعة ينقص معظم أعضائها الاستقلالية والمبادرة والقدرة على صنع القرار، مترافقة مع هيمنة شبه مطلقة لمؤسسة الحكم؛ حالت إلى حد ما دون تكوّن قوى سياسية ناضجة ومستقلة، وجاهزة بصورة كافية لملئ الفراغ الذي يمكن أن يوجده الانسحاب السريع لتلك المؤسسة من حيز صنع القرار السياسي. غير أن هذا لا ينبغي أن يستغل ذريعة للاستمرار في فرض الوصاية على تلك القوى بدعوى عدم جاهزيتها لإدارة حياة سياسية ديمقراطية؛ فالديمقراطية عملية بناء تدريجي من الطبيعي أن تكتنفها الأخطاء والعثرات، لكن الطريقة الوحيدة للنجاح في تحقيقها، ولو بعد حين، هي الشروع الجدي فيها، وإعطاء الفرصة الحقيقية لمختلف الأطراف صاحبة المصلحة فيها لتحمل مسؤولياتها وبذل قصارى جهودها وإمكاناتها.

ويتصل بحديثنا هذا، الإشارة إلى هشاشة الضغوط الداخلية من أجل الديمقراطية، فالضغوط التي تشهدها الساحة الأردنية بين الحين والآخر، لا تعدو كونها ضغوطاً آنية يغلب عليها التبعض والارتجال، ترتبط بهذه المسألة أو تلك من المسائل التي لا تتعلق في معظم الأحيان بالقضايا الجوهرية الرئيسة قدر تعلقها بالأمر السطحية الفرعية، دون وجود مشروع واضح يتبناه تنظيم فاعل وقوي، تدعمه كتلة شعبية مؤثرة. أما الضغوط الخارجية، فنزعم أنها لا تسعى في حالة الأردن بشكل خاص، إلى إحداث إصلاحات ديمقراطية جديّة وجذرية؛ إذ إن من شأن انبعاث مثل تلك الإصلاحات، خلق بيئة زاخرة بإمكانات تهديد السياسات الغربية والأمريكية في المنطقة، وبخاصة فيما يتعلق بانحيازها الكلي للكيان الصهيوني.

من الثابت أن الأردن يقع في مقدمة البلدان التي تحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية، وفيما نرجح، فإن ذلك الدعم ليس لسواد عيون الأردنيين، ففي السياسة - وواشنطن هي أم السياسة بأكثر معانيها نفعية، وربما انتهائية - هناك حسابات ومصالح ومخططات قد لا يحسن الإفصاح عنها في حالات كثيرة. الحكم في الأردن، وهو الذي ما يزال يتذكر حتماً الثمن الباهظ الذي دفعته البلاد جراء وقوفها الضمني إلى جانب العراق في حربه ضد قوات التحالف التي تزعمتها أمريكا لاستعادة الكويت، يجد نفسه في وضع بالغ الحرج، فهو لا يتصور أن من الحكمة في ظل شح الإمكانيات وفقّر البلاد إغصاب واشنطن والتضحية بالدعم السخي الذي تقدمه، حتى وإن

عنى ذلك اللجوء إلى سياسات وتحالفات لا تحظى بأغلبية الشعب، وتناهضها بصورة أكثر وضوحاً قوى المعارضة، وعلى رأسها قوى الإسلام السياسي. ومن هنا، ومع أن الحكم في الأردن يتزعم بصورة شخصية ومباشرة حملة الدعوة إلى الإصلاح، فإن من الصعب فيما يبدو أن يقدم على المجازفة بإحداث نقلة واسعة وحقيقية وغير محسوبة باتجاه الديمقراطية؛ إذ إن من شأن ذلك إفساح المجال لصعود قوى سياسية معارضة للسياسات الأمريكية تحظى بتأييد شعبي معتبر إلى دائرة صنع القرار، مع ما يعنيه ذلك من توتير علاقات البلاد بأمريكا، وهو ما يجده الحكم أمراً لا يمكن احتمال نتائجه، حتى وإن كانت مدخلاته تعبر عن الإرادة الشعبية⁽¹¹⁾.

وبمحاولة سريعة للموازنة بين الإنجازات ذات الطابع الديمقراطي التي شهدتها البلاد منذ انبعاث مسيرة الانفتاح السياسي عام ١٩٨٩، في مقابل ما يمكن اعتباره تجاوزاً للديمقراطية وانتهاكاً لها، ربما رجحت كفة التجاوزات مع الأسف الشديد. فعلى الرغم من أن تلك الفترة قد شهدت جملة من الفعاليات ذات الصبغة الديمقراطية - سبقت الإشارة إلى بعض أبرزها - من مثل إجراء عدة دورات من الانتخابات البلدية والنيابية، وتعديل قانون الانتخاب بما يضمن تخصيص ستة مقاعد للنساء في المجلس النيابي، وإعادة النظر في بعض التشريعات القانونية لصالح المرأة وحقوقها، وتخفيض سن الانتخاب من (١٩) سنة إلى (١٨) سنة... الخ، إلا أن تلك الفعاليات قد غلب عليها الطابع الشكلي المفنق إلى مضمون ديمقراطي حقيقي وعميق، كما أن تلك الفترة قد سجلت في المقابل سلسلة من الوقائع التي شكلت مساساً جدياً بالتوجهات الديمقراطية، من قبيل: حل مجلس الأمة وتأجيل الانتخابات النيابية التي كان يفترض إجراؤها عام ٢٠٠١ لما يقارب السنتين، وإصدار عدد من القوانين المؤقتة المقيدة لحرية الاجتماع والتعبير، والتنكيل ببعض المعارضين كما جرى للبرلمانية السابقة "توجان فيصل" التي اعتقلت وأديننت بدعوى التشهير بإحدى الحكومات ورئيسها، ولم تخرج من السجن بعد أن ساءت أوضاعها الصحية إلا بصدر عفو ملكي، وافتعال إحدى الحكومات أزمة استفزازية مع النقابات المهنية، وإعدادها مشروع قانون يمنع تلك النقابات من ممارسة العمل السياسي، للحؤول دون استمرارها في انتقاد سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني... الخ.

إزاء تلك التجاوزات التي منيت بها التوجهات الديمقراطية في الأردن، التي فاقت بكل تأكيد المساعي الديمقراطية على صعيد الكثافة والشكل والمضمون، لا يملك المراقب إلا أن يتحفظ كثيراً في النظر بتفاؤل إلى مستقبل تجربة الانفتاح السياسي في البلاد، ما لم يبادر الحكم

(11) عقب الفوز الساحق الذي أحرزته حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في شهر كانون الثاني من عام ٢٠٠٦ واستعدادها لتشكيل الحكومة أشتع عبر بعض وسائل الإعلام الأردنية أن السلطة في الأردن تفكر بإصدار قانون لحل الأحزاب القائمة على أساس ديني، مقدمة لحل حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن، وذلك خشية تكرار تجربة حماس على الساحة الأردنية.

الأردني، بشكل خاص، إلى اتخاذ خطوات جديّة لإنقاذ مسيرة الانفتاح السياسي من واقعها المتعثّر وتمكينها من المضي قدماً على طريق التقدم الحقيقي.

النخبة

يمكن القول بدرجة عالية من الثقة، وبما ينسجم مع ما يذهب إليه عدد من الكتابات التاريخية الموضوعية، إن تشكل الدولة الحديثة في الأردن سابق على تشكل المجتمع، فكما يعلم الجميع، لم يكن ثمة دولة تدعى الأردن قبل تأسيس الإمارة التي عرفت بإمارة شرق الأردن عام ١٩٢١. هذه الحقيقة التاريخية جسدت نقطة محورية لا ينبغي نسيانها في سياق الحديث عن تكوّن النخبة في الأردن وتطورها. صحيح أن المنطقة عرفت قبل إنشاء الإمارة تجمعات سكانية عديدة لها نخبها وزعاماتها، إلا أن قيام الدولة قد لعب دوراً محورياً في تحديد مصائر تلك النخب وتراكيبيها لاحقاً، تبعاً لعلاقتها بالدولة التي لم تأل جهداً منذ بداياتها لضمان استتباع تلك النخب. وقبل استرسالنا في الحديث عن النخب في الأردن، في سياق علاقتها بتعزيز المساعي الديمقراطية في البلاد، وفي سبيل الاحتراز من الالتباسات النظرية التي قد تنشأ نظراً لعدم وجود اتفاق بشأن مفهوم النخبة، وبغية تجنب الانسياق خلف التعريفات الأكاديمية والنظرية المتشعبة التي قدمت لذلك المفهوم وهو ما يخرج حتماً عن مرامي هذه القراءة، ربما كان من المهم الإشارة إلى أننا نعني بالنخبة في هذه الدراسة مجموعة الأفراد الذين يتقلدون أرفع المكانات والمراكز في الدولة الأردنية، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي (الفكري والأكاديمي والإعلامي)، بما يمنحهم الفرصة للإسهام بدور مهم، نسبياً، في صنع القرارات وتميرها، والهيمنة على الوسائل والقنوات الرسمية للتأثير في الرأي العام. ونميل إلى ندرج هؤلاء ضمن ما يمكن أن نسميها بالنخبة الموالية للسلطة، تمييزاً لها عما ندعوها بالنخبة المعارضة، التي نشير فيها إلى جملة الأفراد الذين يتبوأون أبرز المواقع السياسية والاقتصادية والثقافية غير التابعة للسلطة، التي تتيح لهم هامشاً واسعاً، نسبياً، من الاستقلالية وحرية الفكر والفعل المعارضين، للسياسات الحكومية بطبيعة الحال، وليس لنظام الحكم نفسه. ونعود فنؤكد أن الدولة كانت المسؤولة الأولى والأهم عن تشكيل النخبة الأردنية، فقد سعت إلى استقطاب الزعامات المحلية التي سبقت قيامها وكسب ولائها، سواء بالترغيب أو التهيب. كما تطلبت إدارة مؤسسات الدولة الناشئة، وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية، العمل السريع على توفير كوادر موالية للحكم، فتمت الاستعانة بعناصر من مناطق عربية أخرى، كفلسطين وسوريا ولبنان والعراق والسعودية، كان بعضهم قد جاء بصحبة الأمير عبد الله قبيل تشكيل الإمارة، ليشكلوا بدورهم إلى جانب الزعامات المحلية نواة النخبة في البلاد.

وبمرور الوقت، كان لتقدم حركة الإقبال على التعليم وتحصيل درجات علمية عالية من الجامعات العربية والغربية دور مهم في ردف النخبة الأردنية بالكثير من أعضائها، بل ربما كنا لا نغالي إذا قلنا إن التعليم كان وما يزال أحد أبرز المنابع التي تستمد منها النخبة في الأردن عناصرها.

وقد أسهمت القضية الفلسطينية في التأثير على تركيبة النخبة الأردنية ومدتها بكثير من مكوناتها، وذلك عبر ما ارتبط بها من أحداث جسيمة، كوحدة الضفتين عام ١٩٥٠، وهجرة الآف الفلسطينيين إلى الأردن عقب النكبة عام ١٩٤٨، ثم النكسة عام ١٩٦٧، فضلاً عن رجوع أعداد كبيرة من الفلسطينيين والأردنيين المغتربين في بلدان الخليج إلى الأردن بعد كارثة حرب الخليج عام ١٩٩١.

وبطبيعة الحال، لا يحسن تجاهل أثر عوامل أخرى فيما يتعلق بتشكيل النخبة في الأردن، من قبيل: توسع حركة بيع الأراضي والعقارات استجابة للانتعاش الاقتصادي الذي شهدته البلاد نتيجة تأثرها بالطفرة النفطية في منطقة الخليج في أواخر عقد السبعينيات وبدايات عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وتلبية للاحتياجات العمرانية المتنامية التي تنامت بتنامي تدفق موجات الهجرة نحو الأردن، إضافة إلى قيام السوق الأردنية بدور الوسيط التجاري والخدمي مقام بعض الأسواق العربية القريبة التي فقدت مثل ذلك الدور بفعل ظروف سياسية وأمنية، كما هي الحال بالنسبة لكل من الأسواق اللبنانية والعراقية.

على أية حال، وأياً تكن العوامل التي تضافرت وأسهمت في تشكيل النخبة الأردنية، فإن تلك النخبة تجسد في تركيبها الحالة تعبيراً صارخاً عن فكرة التحالف بين السلطة والثروة. فقد اقتحم أهل السياسة دنيا المال بما يشبه الاكتساح، ولم يتردد أهل المال في أن يفعلوا المثل، فلم يعد من النادر بتاتاً أن تجوزيراً سابقاً أو حتى رئيساً سابقاً للوزراء يعمل في إدارة مجلس أحد البنوك أو الشركات أو المصانع، كما لم يعد من المثير للدهشة أن تسمع بتقلد أحد أصحاب الرساميل منصباً سياسياً رفيعاً. كل ذلك على قاعدة تبادل المصالح والمنافع والخدمات في معظم الأحيان، وليس على قاعدة الكفاءة والخبرة واختيار الشخص المناسب للموقع المناسب⁽¹²⁾. والمتتبع لخلفيات الوزراء الذين تشكلت منهم الحكومات الأردنية، وبخاصة في العقدين الأخيرين، ورصد ارتباطاتهم بعالم المال والأعمال قبل دخول الوزارة وبعد الخروج منها، يستطيع تلمس صدق ما نذهب إليه بصورة واضحة.

(12) تشير نتائج استطلاعات الرأي التي يجريها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية إلى أن أغلبية المستجيبين لتلك الاستطلاعات يعتقدون أن سياسة البلاد تدار لصالح أقلية محدودة من المواطنين على حساب الأغلبية.

نشأة النخبة الأردنية وترعرعها تحت جناح السلطة ورعايتها، وارتباط مصالحها ارتباطاً حميماً بمصالح تلك السلطة، جعلها تخضع لتحالف عضوي معها ودوران منتظم في حدود فلكها، بما يتضمن الولاء المطلق لها والالتزام بأجندتها وتوجهاتها، طالما ارتبط ذلك الولاء بتحقيق مصالحها. وقد تمخض عن ذلك ضعف روح المبادرة والاستقلالية والإبداع لدى النخبة، ولعبها دور البوق المردد لأصداً خطابات السلطة وشعاراتها.

كما أفضى انطلاق النخبة في تحديد علاقاتها وتحالفاتها السياسية من الاحتكام إلى قاعدة المصلحة الذاتية إلى تقديم مصالحها الخاصة على مصلحة الوطن ومواطنيه، تفعيلاً لقاعدة "مُصالحني أولاً"، حتى وإن تعارضت هذه المصالح في المحصلة النهائية مع المصلحة الوطنية العامة. وعليه؛ يمكن بسهولة تلمس التذبذب في مواقف النخبة وتحولها عن المبادئ والشعارات بصورة جذرية أحياناً، تبعاً لتغير موازين القوى وتبدل الأحصنة التي يمكن المراهنه عليها لإحراز قدر أكبر من المكاسب.

وبوجه عام، ربما كان بالإمكان القول إن النخبة الموالية للسلطة في الأردن تنتمي إلى واحد من معسكرين متعارضين، دون أن ينفي ذلك بالطبع إمكان التنقل بين ذينك المعسكرين حسب المصالح والمغانم الممكن إحرازها. المعسكر الأول هو ما يمكن تسميته بمعسكر المحافظين أو الحرس القديم، وهم سدنة مرحلة الملك الحسين، الذين يخشون، على الرغم من ولائهم للحكم الجديد، انتهاجه توجهات سياسية جذرية قد تهدد مصالحهم وربما وجودهم ضمن دائرة السلطة والنفوذ. لم ينشأ أفراد هذا المعسكر بطبيعة الحال ضمن أجواء ديموقراطية منفتحة، ما يجعل من المستبعد حرصهم على لعب أدوار يمكن الاعتداد بها لدعم المساعي الديموقراطية، بل إن كثيراً منهم ما يزال يتشبث في واقع الممارسة العملية بمفاهيم سلطوية يصعب انسجامها مع مبادئ الديموقراطية ومقتضياتها، على الرغم مما قد يشتمل عليه خطابهم المعلن، الذي تحاول مفرداته مواكبة الخطاب السائد الذي يطرحه الحكم.

أما أعضاء المعسكر الآخر، فهم الذين يمكن أن نطلق عليهم مصطلح "الليبراليين الجدد"، وهم جدد لأن نجمهم لم يصعد في الحياة العامة للمجتمع الأردني إلا في السنوات الأخيرة التي واكبت تسلم الملك عبد الله الثاني لسلطاته الدستورية، أما وصفهم بالليبراليين فيمكن عزوه إلى ليبراليتهم الاقتصادية، وليس السياسية، وحماسهم لترويج مفاهيم الاقتصاد الحر، دون أن ينفي ذلك طبعاً، التعاطف النظري لعدد ضئيل منهم مع الليبرالية السياسية. أفراد هذه الفئة، هم في كثير منهم من أبناء "النخبة الموالية للسلطة" من جيل الشباب الذين تلقوا تعليمهم العالي في بلدان الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. ينبهر معظم هؤلاء بحكم تنشئتهم ودراستهم بالثقافة الغربية ويفتنهم نمط الحياة في الغرب، ويتمنون فرضه على مجتمعهم، مع ما

يقتضيه ذلك من الرفض الضمني للثقافة المحلية. الديمقراطية التي يمكن أن يدعمها أعضاء هذه الشريحة هي الديمقراطية التي ترسم حدودها وتحدد إحداثياتها السلطة الحاكمة، أو هي في أحسن الحالات الديمقراطية المظهرية التي تراعي الاعتبارات الشكلية وحسب؛ إذ إن الديمقراطية الحقيقية التي ترتبط بالضرورة بالتعبير عن الإرادة الشعبية سيكون لها على الأرجح رأي آخر في توجهات أولئك الأعضاء ومرجعياتهم ونفوذهم.

إزاء خيبة الأمل من هشاشة الدور الذي يمكن أن تقوم به ما سمينها "النخبة الموالية للسلطة" لتعزيز المساعي الديمقراطية في الأردن، نوجه أبصارنا باتجاه ما دعوناها "النخبة المعارضة"، فلعلنا نجد عند تلك النخبة التي تنأى بنفسها عن هيمنة السلطة بعض الأمل. هذا ويمكن الحديث بالفعل عن وجود "نخبة معارضة" في الأردن تتمتع بهامش رحب نسبياً من الاستقلال عن السلطة وإملاءاتها. يتواجد أعضاء هذه النخبة في مواقع سياسية واقتصادية وثقافية متفرقة، كالأحزاب السياسية والمجلس النيابي ومراكز البحوث والصحف المعارضة ومنتديات الكتاب والشركات الخاصة... الخ. إلا أنها ما تزال، على الرغم من بعض النجاحات الجزئية هنا وهناك، عاجزة عن فرض حضور مؤثر وفاعل على صعيد تدعيم التوجهات الديمقراطية في البلاد، وذلك لأسباب عديدة من أهمها: تشتتها وتوزع أعضائها على اتجاهات فكرية متباينة حد التناقض في بعض الأحيان، وضعف إمكاناتها وسبل التعبير عن نفسها مقارنة بالإمكانات الضخمة التي تحظى بها نظيرتها "الموالية"، واستهدافها بكثير من القيود والموانع والمضايقات من جانب السلطة، فضلاً عن عدم خلوها هي نفسها من العديد من المشكلات الداخلية، التي تتعلق أساساً بافتقار كثير من عناصرها إلى الإيمان الجدي بالديمقراطية والافتناع بضرورة اعتمادها نهجاً وحيداً لتنظيم التفاعلات بين الأفراد والمؤسسات. وربما كانت هذه النقطة على وجه التحديد مدخلاً مناسباً لانتقالنا إلى الحديث عن الدور الذي يمكن لما يعرف بالمجتمع المدني أداءه من أجل تقوية المساعي الديمقراطية على الساحة الأردنية.

المجتمع المدني

كما هي الحال فيما يتعلق بسائر المفاهيم الاجتماعية، وبخاصة تلك التي تقفح مجالنا المعرفي العربي دونما سابق إنذار أو استئذان، محاولة توصيف ما قد لا يوجد بالفعل في ذلك الواقع من ظواهر ومظاهر وأحوال، ليس ثمة لمفهوم المجتمع المدني من تعريف واحد جامع مانع متفق عليه من جانب جمهرة أهل البحث والفكر. كما أن التعريفات السائدة تصر بحكم استحضارها بصيغتها الحرفية من الفكر الغربي المعبر عن المجتمعات الغربية على استبعاد المؤسسات التي تعتمد على الروابط القرابية من حظيرة ما يمكن اعتبارها مؤسسات للمجتمع المدني، على

اعتبار أن هذه الأخيرة لا بد أن تقوم على الانتماء الطوعي، وبمعزل عن الانتماءات ذات الطابع الإرثي. وبما أن مثل هذا التوجه في تعريف المجتمع المدني يقصي كثيراً من مؤسسات المجتمع الأهلي من حيز الاعتبار، كالروابط والدواوين والجمعيات العائلية والقرابية، على الرغم مما لتلك التنظيمات من شيوع وأهمية في كثير من المجتمعات العربية، ومن بينها الأردن بطبيعة الحال، وعلى الرغم مما تتمتع به من إمكانات ينبغي استثمارها وتطويرها لدعم التوجهات الديموقراطية، فإننا نرتئي صواب إدراج مثل تلك التنظيمات تحت مظلة مفهوم المجتمع المدني، بحيث يغدو هذا المفهوم معبراً عن سائر التنظيمات التي ينشؤها المجتمع باستقلال نسبي عن السلطة، بغرض تحقيق مصالح اجتماعية واقتصادية وسياسية لذلك المجتمع ككل، أو لفئة معينة من أبنائه، بما يتضمن مؤسسات من قبيل الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية والعمالية، وجماعات المصالح، ومراكز البحوث المستقلة، والجمعيات الخيرية، والمنتديات الثقافية، والروابط العائلية.

مؤسسات المجتمع المدني المنوه إليها في التعريف المشار إليه، لم تستطع حتى الآن لأسباب ذاتية وموضوعية عديدة أداء الأدوار المتوخاة منها لدعم المساعي الديموقراطية في البلاد، على الرغم من ذهاب كثير من الباحثين إلى إسناد الجزء الأكبر من مهمة تعزيز الحياة الديموقراطية في أي مجتمع إلى تلك المؤسسات.

لنبدأ بالتوقف عند الأحزاب السياسية في الأردن⁽¹³⁾، التي يمكن اعتبار معاناتها ومشكلاتها التي جعلها عاجزة عن الإسهام في دعم التوجهات الديموقراطية في البلاد أنموذجاً يصور، وعلى درجة ليست بسيطة من التمثيل، معاناة ومشكلات بقية شقيقاتها من مؤسسات المجتمع المدني. أتى على الأحزاب الأردنية عصر ذهبي تمتعت فيه بحضور قوي، وبدور معتبر على صعيد غرس بذور حياة ديموقراطية حقيقية في البلاد، وذلك عندما شكلت الأغلبية النيابية المنتخبة برئاسة السيد "سليمان النابلسي" الحكومة. لكن ذلك كان عام ١٩٥٦، أي قبل أشهر قليلة من طي تلك الصفحة من جانب السلطة وإعلان حالة الطوارئ في البلاد. منذ ذلك الحين، وحتى انبعاث عملية الانفتاح السياسي في البلاد عام ١٩٨٩، قبعت الأحزاب السياسية الأردنية في أوكار العمل السري تحت وطأة المطاردة الحكومية، ولنا أن نتخيل الأضرار البالغة التي طالت تركيبة تلك الأحزاب ووظائفها خلال كل تلك المدة الطويلة من التستر وتجنب القمع. نشير إلى أن الأحزاب الأردنية، شأنها في ذلك شأن معظم الأحزاب العربية، نشأت وترعرعت محرومة

(13) للوقوف على واقع الأحزاب العربية والمشكلات التي تعانيها، ومن بينها الأحزاب الأردنية بطبيعة الحال، أنظر: الديموقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، تحرير (علي خليفة الكواري)، مشروع دراسات الديموقراطية في البلدان العربية ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

من التقيؤ تحت ظلال بيئة مشبعة بالثقافة الديمقراطية الحقيقية، ومن ثم فإن من الممكن تفسير عجزها عن القدرة على ممارسة قواعد الديمقراطية، حتى على مستوى تفاعلاتها الداخلية. اليوم، هناك في الأردن حوالي (٣٥) حزباً سياسياً مرخصاً، تتراوح مرجعياتها بين الشيوعي واليساري والقومي والإسلامي والوطني الأردني، تتخبط في المجلد في محيط مشكلات بنوية جدية؛ إذ يعاني أكثرها من نقص الموارد والإمكانات وضعف الإقبال على الانضمام إليها، وتفتك بكثير منها ظاهرة الشخصنة وضعف المؤسسية، كما لم يسلم معظمها من حمى الانشقاقات والتشطي. وباستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي أكبر الأحزاب الأردنية وأهمها، الذي حظي بدراسات عديدة تؤكد تمتعه بمستوى رفيع من الالتزام بمبادئ الديمقراطية على المستوى الداخلي والخارجي، ثمة ميل بين الباحثين المعنيين إلى انتقاد سوية الأداء الديمقراطي لدى معظم الأحزاب القائمة⁽¹⁴⁾.

الدور الذي يمكن للأحزاب أن تمارسه لتعزيز التوجهات الديمقراطية، وبخاصة حزب جبهة العمل الإسلامي بحكم قوته واتساع شعبيته نسبياً، يتم تحجيمه إلى حد بعيد من جانب السلطة التنفيذية، التي تأتي تدخلاتها ومضايقاتها المستمرة لتتضاف إلى قائمة المشكلات التي تعاني منها الأحزاب السياسية. فضلاً عن أن قانون الأحزاب الساري، الذي أقر عام ١٩٩٢، يحظر عليها ترويج أفكارها في المدارس والجامعات ومؤسسات الدولة والقوات المسلحة، كما يحرمها أيضاً من الدعم الحكومي. ومع استمرار مسلسل اعتقال بعض أعضائها بين الحين والآخر بدعوى القيام بأنشطة سياسية ممنوعة، مع ما تخزنه ذاكرة الناس من صورة سلبية تم تعميمها حول الأحزاب، بوصفها مؤسسات محظورة ومطاردة ومعادية للسلطة؛ فإن من الممكن استيعاب طبيعة وأسباب الوضع المتردي العاجز الذي يعيشه معظم تلك الأحزاب.

مسودة مشروع القانون الجديد للأحزاب الذي طال انتظاره، التي يشاع أن السلطة التنفيذية سترفعها عما قريب إلى نظيرتها التشريعية، قوبلت من جانب الأوساط الحزبية والثقافية، وبخاصة المعارضة، بانتقادات شديدة اللهجة. فعلى سبيل المثال، ذهب الناطق الرسمي باسم أحزاب المعارضة "سعيد ذياب" إلى القول بأن مشروع القانون، بما يشتمل عليه من المزيد من إجراءات تقييد الأحزاب سياسياً وإدارياً ومالياً، يستند إلى "ذهنية عرفية تستهدف إلحاق الأحزاب كديكور بوزارة التنمية السياسية".

هذه الصورة الكالحة التي تم عرضها لواقع الأحزاب السياسية، التي تبرز أهم أسباب قصورها عن الإسهام الفاعل في تقوية المساعي الديمقراطية، قابلة للعرض فيما يتعلق أيضاً بواقع

(14) على سبيل المثال، أنظر: خالد سليمان، الممارسة الديمقراطية داخل حزب جبهة العمل الإسلامي، في: الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، تحرير: (علي خليفة الكواري)، المرجع السابق.

مؤسسات المجتمع المدني. فالنقابات المهنية⁽¹⁵⁾؛ التي لطالما لعبت دوراً مهماً في الحياة السياسية في ظل غياب الأحزاب وضعف دورها، بما يتضمن بطبيعة الحال الإسهام، بهذا القدر أو ذلك، في نشر الأفكار الديمقراطية، ومد التوجهات الديمقراطية بالكثير من رموزها ومحركيها، تعرضت وبخاصة منذ توقيع "معاهدة السلام" بين الأردن والكيان الصهيوني عام ١٩٩٤ إلى كثير من الضغوط والاستفزازات، سعياً إلى إجبارها على التوقف عن حملات انتقادها لسياسات التطبيع والتعاون مع ذلك الكيان. وربما كان من أبرز وأخطر ما شهدته النقابات المهنية من ضغوط، الحملة التي تزعمها "سمير الحباشنة" وزير الداخلية في حكومة "فيصل الفايز" صيف عام ٢٠٠٤، التي تضمنت إعداد مشروع قانون يقضي من بين ما يقضي بحظر العمل السياسي على النقابات، وحصر أنشطتها ضمن المجال المهني وحسب، وإخضاع موازنتها لرقابة صارمة من جانب أجهزة الدولة. مشروع القانون الذي ما يزال مجمداً في أدرج مجلس الأمة حتى الآن، جوبه برفض عارم وانتقادات لاذعة محلية وخارجية، ربما كانت من أسباب إقالة حكومة "الفايز"، وما تزال المطالبات مستمرة بسحب القانون نهائياً من تحت قبة البرلمان.

النقابات المهنية، خلافاً لنظيراتها العمالية التي تم احتوائها من جانب السلطة منذ أمد بعيد، مؤهلة بالنظر إلى ضخامة إمكاناتها المادية والبشرية لأداء دور محوري وكبير على صعيد تعزيز المساعي الديمقراطية في البلاد، غير أنها بحاجة إلى إعادة ترتيب أولوياتها، ووضع رؤية واضحة واستراتيجية محكمة تضمن تمكينها من النهوض بأعباء ذلك الدور الجسيم، على الرغم من كل ما يمكن أن يعترض طريقها من مناكفات السلطة وعراقيلها.

مراكز البحث المستقلة والمنتديات الثقافية في الأردن، وهي التي أدرجتها ضمن دائرة مؤسسات المجتمع المدني، تستحق بعض التوقف أيضاً، فبعضها يقوم بدور لا يمكن إنكاره على صعيد إثارة النقاش وتنشيطه حول كثير من المسائل المهمة وثيقة الصلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أن معظم هذه المراكز والمنتديات لا يخلو من العيوب والمثالب التي تقلص من قدرتها على إحراز إنجازات ذات وزن على طريق تعضيد المساعي الديمقراطية. فبالإضافة إلى الطابع الاستعراضي الشعارتي الذي يتشبث بالشكل على حساب المضمون لكثير من التظاهرات والفعاليات التي تنظمها تلك المراكز والمنتديات، هناك ظاهرة السلبية وتغليب المصالح الشخصية على مصلحة الحقيقة والمصلحة العامة في أحيان كثيرة. الأخطر من ذلك عزوف تلك المؤسسات عن إقامة شبكات تعاون أو تنسيق فعلي فيما بينها؛ ما يحرمها من تشكيل

(15) حول الدور السياسي للنقابات المهنية في الأردن وبخاصة فيما يتعلق بعملية الانفتاح السياسي، أنظر: النقابات المهنية وتحديات التحول الديمقراطي في الأردن، إصدارات مركز الأردن الجديد، عمان، ٢٠٠٠.

جبهة قوية قادرة على التأثير الحقيقي، وانجراف معظمها في المقابل إلى التنافس المحموم على استقطاب التمويل، أيا يكن مصدره، حتى وإن عنى ذلك تنظيم فعاليات مكرورة لا تكاد تختلف عن بعضها في شيء، بدءاً ببرامجها، وانتهاءً بالنتائج التي تخلص إليها.

ونتيجة لأسباب عديدة أهمها ضعف الوعي الفكري واللاهات خلف الدعم السخي أيا يكن مصدره، يتورط كثير من تلك المراكز البحثية في الترويج لأجندات وأفكار يمكن وصفها، في أضعف الإيمان، بأنها أجندات وأفكار لا تنسجم كثيراً مع ثوابت الخصوصية العربية الإسلامية، إن لم تكن تتعارض معها، وأنها تأتي لتصب في خدمة مشاريع مريبة قد لا يمكن الدفاع كثيراً عن سلامة أغراضها وغاياتها⁽¹⁶⁾.

أما الجمعيات الخيرية والروابط القرابية فما يزال نشاطها في المجمل متركزاً بشكل خاص في مجال تقديم المساعدات للفقراء والمعوزين. وقد باتت تلك التنظيمات تخضع للتدخل الحكومي في شؤونها أكثر فأكثر يوماً بعد يوم، سواء عن طريق سن التشريعات القانونية الضامنة لذلك أو عبر إخضاع شؤونها المالية والإدارية للمزيد من الرقابة الحكومية المباشرة، وذلك خشية تورط تلك المؤسسات في مد يد العون إلى الحركات الإسلامية المتشددة، عن طريق جمع التبرعات لها باسم الزكاة ومساعدة الفقراء والمحتاجين.

نشير إلى أن عدداً كبيراً من الروابط القرابية بات يلعب دوراً ذا صبغة ديموقراطية مميزة في مواسم الانتخابات البلدية والنيابية بشكل خاص، وذلك عن طريق إعطاء الفرصة لمرشحي الجماعة القرابية الواحدة للمناظرة وعرض برامجهم وتصوراتهم، بل وتنظيم انتخابات داخلية لاختيار أحد أولئك المرشحين للترشح من أجل تمثيل جماعته في المجلس البلدي أو النيابي، وهو ما يمكن اعتباره توجها ديموقراطياً محموداً يمكن استثماره والبناء عليه، نحو مزيد من تعميق التوجهات الديموقراطية على المستوى القاعدي الشعبي.

خاتمة:

بالرجوع إلى ما تم استعراضه آنفاً، يتبدى جلياً أن جميع الأطراف ذات العلاقة بتعزيز المساعي الديموقراطية في الأردن يتشاركون في المسؤولية عن تعثر تلك المساعي وانحرافها عن غاياتها المشروعة المتوخاة، وإن كان ذلك طبعاً بدرجات متفاوتة، ربما كانت تتحدد وفق مدى القدرة الفعلية على صنع القرار والتأثير. وهذا يضع الكرة بشكل خاص في ملعب مؤسسة الحكم، وإن

(16) للمؤلفة فرانسيس ستونر خريجة جامعة أكسفورد كتاب مهم نشر عام ١٩٩٩ تحت عنوان: "من دفع أجرة العازف". يتناول الكتاب بالوثائق والأسماء الصريحة أساليب عمل المخابرات الغربية والأمريكية في دعم وتمويل أنشطة ثقافية وسياسية في كل أنحاء العالم، بما يتضمن الوطن العربي بالطبع. وتذكر المؤلفة بالأرقام والتواريخ كيف تم عقد ندوات واجتماعات وتمويل مؤسسات عالمية من جانب المخابرات الأمريكية دون معرفة أصحابها في كثير من الأحيان، وذلك لأنهم يستعملون ما يسمى في اللغة المخابراتية "غطاء" أي حجة علنية للتمويل.

كان لا يعفي بقية الأطراف المعنية من مسؤولياتها وواجباتها، فالديموقراطية الحقيقية لا يمكن أن تكون هبة وجود بها الحكم، ولا يمكن أن يحظى بها شعب متقاعس لا يستحقها على طبق من ذهب! وهنا يتأكد غياب الشارع الاردني الذي لم يتحرك من أجل الدفع بالانفتاح السياسي المحدد باتجاه الانتقال إلى الديمقراطية. ربما يعود ذلك إلى آلية الضبط السلطوي للمواطن وتحالف النخب مع السلطة، ولكنه أيضاً يعود إلى تفرق التيارات والقوى التي تنشُد التغيير وعدم قدرتها على تنمية قواسم مشتركة تتحول إلى مطالب تُحرك الشارع بكافة أطرافه من أجل الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي على أرض الواقع، كما هو الحال في بعض الدول العربية.

إن العوامل الأربعة سابقة الذكر - المواطن والنخب والحكم والمجتمع المدني - مع الأسف - تعيق تحركات الشارع الاردني نحو الاصلاح عامة والانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي على أرض الواقع. وإذا كان الحكم والنخب المرتبطة به تظن أن من مصلحتها بقاء الأوضاع على ماهي عليه، مع القيام بإصلاحات شكلية تُحسن الصورة في الخارج دون تغيير حقيقي في الداخل، فإن الواجب يُحتم على المواطن والمجتمع والتنظيمات غير الحكومية عامه البحث عن مخرج. والبحث عن المخرج يدفعنا إلى توجيه أنظارنا إلى النخبة المعارضة وإلى مؤسسات المجتمع المدني التي نظنها، بحكم ما تتوافر عليه من إمكانيات ومؤهلات ورؤى وتطلعات، الأكثر تأهيلاً وقدرة على لعب دور الرافعة للتوجهات الديمقراطية في البلاد. داعين أعضاء تلك النخبة والمؤسسات إلى العمل السريع على التخلص من مشكلاتهم الداخلية، وفي مقدمتها ضعف ممارسة الديمقراطية بين جنباتها وغياب العلاقة الديمقراطية فيما بينها، وتوجيه جهودهم الجدية من أجل تعبئة المواطنين وتوعيتهم وتطوير قدرتهم على المشاركة السياسية الديمقراطية، ضمن إطار من التنسيق والتعاون والتشبيك فيما بينهم، بعيداً عن روح التصارع على مكتسبات انتهازية أنية. وصولاً إلى إيجاد قواسم مشتركة تضع الأرضية لانبعاث نظام حكم ديمقراطي، تتنازل من أجله حركة ديموقراطية شعبية قوية، تنطلق من قاعدة مطلبية واضحة الأهداف والوسائل، بصورة لا تترك للسلطة ونخبها المتذبذبة مجالاً لرفض النزول عند الإرادة الشعبية ومطامحها في الحرية والديموقراطية. وما نموذج حركة "كفاية" المصرية، التي نثق بأنها ستنتج في فرض تطلعاتها الديمقراطية المشروعة في الإصلاح والتغيير، ولو بعد حين، عنا ببعيد.